بسمة وطن

rUN eeF b

تحديات السلم

■ عندما نتحدث عن اجراءات ليس إلا لطي ملف صعدة نهائيا فإن ذلك لا يحفزنا لأن نستريح أو نعتقد أن المعركة قد وضعت أوزارها.

يجب أن تنتهيا قيادة الحزب الحاكم إلى حجم التحدي الأخطر الذي تواجهه، وأن تعمل وفق حقيقة أن تحديات السلم أخطر من تحديات الحرب .. في وقت الحرب الجميع يتوحد معك ويتفهم الظروف وما تتطلبه من اصطفاف وطني مع كل قواعد الشرعية والنظام والقانون وضد أي خروج على الثوابت وما يؤدي الى اقلاق الأمن والإستقرار والسكينة العامة ويعيق عملية البناء والتنمية .

بعد طي ملف صعدة إن شاء الله . يبقى هناك ثلاثة ملفات مهمة وهي الحراك ومعركة الفساد والحرب على الإرهاب .. واهم شيء ينبغي إعطاؤه الأولوية هو معركة الفساد والتصدي لأي اختلالات او اعوجاجات أو قصور والنظر الى حقيقة ان عملية البناء والتنمية على قواعد سليمة من الوضوح والشفافية والمصداقية سيؤدي الى تفكيك كل الصخور الصعبة والعقبات الكداء .

وتفويت الفرص على المزايدين والمكايدين لن يكون بقمعهم او تكميم أفواههم، وانما بسد الثغرات والعمل وفق مبدأ أن " درء المفاسد مقدم على جلب المصالح" والحفاظ على هيبة الدولة وقوة النظام السياسي لن تكون سوى بالاعتماد على الكوادر المؤتمرية النظيفة والنزيهة والكفؤة .

وللأسف الشديد أن الاعتماد فقط على من يثبتون أنهم أولي بأس شديد في مقارعة الخصوم واستعراض العضلات فقط دون أن يكون لديهم عقيدة اخلاقية وقيمية لا ينسجم مع معادلة "القوي الأمين" الذي نريده في الحزب الحاكم وحكومته، ليس كافياً ان يكون هناك القوي في مواجهة المعارضة ومنازلتها، وبعد ذلك لا يكون أميناً مع المسؤلية الملقاة على عاتقه من قبل النظام السياسي.

وعندما أتحدث عن وفائي للمؤتمر وللدولة والنظام السياسي فإن ذلك تكشفه الأفعال وليس الاقوال. تثبته الكفاءة والإخلاص والنزاهة كرصيد يصب في صالح المؤتمر والنظام السياسي، أما الفساد والقصور والعبث فهو مكسب لأفراد لكنه يأكل من رصيد النظام الوطني والتاريخي ومنجزاته والمكاسب التي تحققت في ظله.

وبالتالي فإن تحقيق نجاح في المعركة ضد الفساد والمحسوبية هو الكفيل بالدفع بعجلة التنمية وكفيل بإزالة الحراك وطي ملف القاعدة وغيرها من الجبهات.

عندما يسود النظام والقانون ويشعر الناس بالعدل وبعدالة توزيع الفرص والحصص سيكون هناك قناعة ورضا حتى ولو كانت الإمكانيات المتاحة شحيحة .. وهذا الرضا سيكون بمثابة السم الزعاف للمزايدين والحاقدين والمتامرين على هذا الوطن وعلى مصالح هذا الشعب العظيم.□

alhayagim@gmail.com

المشترك والشرعية الدستورية (٢)

د.علي مطهر العثربي

■ إن أحزاب اللقاء المشترك خلال تجربتها السياسية الماضية لم تقدم النافع المفيد بقدر ما قدمت المماحكات والمكايدات السياسية خلال تلك التجربة، وكان الباحثون والمحللون السياسيون قد تفاءلوا كثيراً من خلال طرح أحزاب المشترك في ٢٠٠٦م الهادف لإصلاح المنظومة الانتخابية واعتقد البعض وخصوصاً المنظمات والهيئات الدولية أن هناك إشكالية حقيقية في النظم الانتخابية وبدأ الكثيرون من الكتّاب والباحثين وصناع الرأي العام يبدون تجاوباً مع تلك الأطروحات باعتبارها آلية عملية لتحديث العملية الانتخابية وتعزيز الممارسة العملية للمشاركة السياسية الشعبية، وكان اتفاق ١٨ يونيو ٢٠٠٦م الذي وقعه المؤتمر الشعبي العام مع أحزاب المشترك الممثلة في مجلس النواب والتكتل الوطني للمعارضة، وقد سمي الاتفاق باتفاق المبادئ حول الانتخابات الرئاسية والمحلية في ذلك العام و نص على ما يلي:

– إضافة عضوين من اللقاء المشترك أحدهما من إصلاح والآخر الوحدوي الناصري وذلك قوام اللجنة العليا للانتخابات.

– ان تقدم الكتل البرلمانية للأحزاب الممثلة في مجلس النواب مقترحا لتعديل نص الفقرة الأولى من المادة (١٩) من قانون الانتخابات الخاصة بتكوين اللجنة العليا للانتخابات بهدف توسيعها الى تسعة أعضاء بدلاً من سبعة، وذلك من قائمة الخمسة عشر الذين رشحهم مجلس النواب في الفترة السابقة.

– ان تشكل لجان الاقتراع والفرز «الاشرافية والاصلية والفرعية» في الانتخابات الرئاسية والمحلية بنسبة ٢٤٪ للمؤتمر الشعبي العام و٤٦٪ لأحزاب "اللقاء المشترك".

– أن يتم تشكيل فريق عمل قانوني مهني من المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك وتعتمده اللجنة العليا للانتخابات – يتولى فحص السجل الانتخابي ويتخذ الإجراءات اللازمة حيال قضايا المخالفات والإحالة إلى القضاء.

كانت تلك من أبرز قضايا الاتفاق التي تضمنها اتفاق المبادئ في الجوانب الاجرائية خلال الانتخابات الرئاسية والمحلية ، أما فيما يخص الاصلاحات التي ينبغي القيام بها عقب الانتخابات الرئاسية والمحلية فقد جاء في الاتفاق ما يلي:

١- إجراء الاصلاحات السياسية.

٢- تعديل قانون الانتخابات في القضايا التالية:

أ- إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات العامة والاستفتاء من القضاة.

ب- إعادة بناء الجهاز الإداري والفني في اللجنة العليا للانتخابات وفق معايير وشروط الخدمة المدنية بما في ذلك فروع اللجنة في المحافظات.

ج- استكمال عملية إيجاد سجل مدني في جميع الوحدات الادارية يكون مرجعاً لجداول الناخبين.

ولكن ما الذي حدث بعد أن تم تنفيذ البند الأول من اتفاق المبادئ؟

لقد دخل اللقاء المشترك في خلاف حول تشكيل اللجان الفرعية الذي حسم أخيراً من قبل اللجنة العليا للانتخابات بتشكيل تلك اللجان من القطاع التربوي ثم مضت تلك الأحزاب في تنافس حقيقي وموضوعي على الانتخابات الرئاسية والمحلية وقدم المتنافسون صورة متميزة للتفاعل والتنافس الجاد اكسب اليمن احتراماً دولياً وإشادة من المنظمات والهيئات المهتمة بالشأن الديمقراطي في بلادنا وقد وقع المتنافسون على اتفاق اعتمد على تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٦م الذي قدم العديد من ملاحظات المراقبين على الانتخابات الرئاسية والمحلية وقد نص الاتفاق على ما يلي:

– تعزيز التعاون والشراكة بين الاحزاب السياسية في الجمهورية اليمنية في مجال تنمية الديمقراطية وإعطاء الفرص المتساوية لكافة اليمنيين لدعم استخدام الموارد البشرية وطاقات الشعب لتعزيز التنمية الديمقراطية.

– تعزيز العملية الانتخابية على ضوء الانجازات في الانتخابات الرئاسية والمحلية التي جرت في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م.

– الالتزام بتوصيات بعثة الاتحاد الأوروبي للرقابة في الانتخابات.

– ضمان مشاركة المرأة في مختلف جوانب الحياة العامة.

– الالتزام كافة الاطراف بتنفيذ ما جاء في هذا الاتفاق.

وقد وقع على الاتفاق المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري واتحاد القوى الشعبية اليمنية وحزب الحق، وشهد على ذلك الاتفاق البارون نيكلسون وتربرون عضو البرلمان الأوروبي، ثم استمر الحوار في ٢٠٠٧م حيث عقدت جلسة حوار لتنفيذ تلك القضايا في ٢٤ مارس ٢٠٠٧م، سنتناول تفاصيل ذلك في العدد القادم بإذن الله.□

لنحاسب أنفسنا أولاً!!

اقبال علي عبدالله

■ كثيرون إن لم يكونوا الأغلبية من أعضاء تنظيمنا الرائد المؤتمر الشعبي العام يعتقدون أن انتماءهم إلى التنظيم ممثلاً بحمل بطاقة العضوية والصراخ الكاذب أو الصادق – يعلم الله– أن «طلب الانضمام الى المؤتمر من أجل خدمة الوطن والشعب!!» مهم في الواقع غير ذلك خاصة في سلوكهم وتنفيذ الواجبات الوطنية التي يجب أن تسلك وتنفذ من قبل كل عضو "قيادياً كان أو كادراً أو حتى عضواً عادياً في مؤتمرنا الذي نال ثقة غالبية أبناء الوطن من المهرة الى صعدة في كل الاستحقاقات الوطنية «الرئاسية والبرلمانية والمحلية» وبموجب هذه الثقة صار حزباً حاكماً لوطن عظيم وحتى الثاني العشرين من مايو ١٩٩٠م، حزباً عليه التزامات تجاه الشعب في شتى المناحي السياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والخدمية.

مما سبق جاء بعد أن شاهدنا خاصة نحن أعضاء المؤتمر من شبه غياب إن لم يكن غياباً كاملاً في هياكل مؤتمرنا في بعض المحافظات والمديريات وبالذات تلك المديريات في بعض المحافظات الجنوبية والتي شهدت ومازالت أعمال فوضى وتخريب، وصل في بعض منها الى «الكارثة الاخلاقية» وهو ما أشرنا اليه في موضوعنا السابق والمعنون «بلغ السيل الزبى»..

لا أقصد هنا توجيه الاتهام لأعضاء مؤتمرنا بالوقوف خلف تلك الاعمال القذرة.. بل أشير وأؤكد إلى وجود غياب واضح لقيادات وأعضاء مؤتمرنا في منع أولئك النفر من المواطنين من ارتكاب مثل تلك الاعمال والخروج على القانون والدستور ومواجهة رجال الأمن والدعوة الحقيرة إلى «الانفصال» وكل ذلك –كما دلت الشواهد والإثباتات– أنها بفعل تغذية خارجية تهدف إلى زعزعة أمن واستقرار الوطن ووقف عجلة التنمية من خلال تشويه صورته أمام العالم وتخويف المستثمرين من القدوم الى الوطن.

أقول: إن غياب –وليس تقصير– دور بعض منظمات مؤتمرنا في هذه المحافظات وابتعادهم عن الناس وهمومهم ومشاكلهم وإيجاد حلقات توعية مستمرة بين أوساط الناس لتعريفهم بالمخططات التامرية التي تحاك ضد وطننا خاصة من القيادات الانفصالية الهاربة في الخارج.. وكذلك العمل الدؤوب الى جذب مختلف شرائح المجتمع ومنها الفقيرة الى العمل لتحسين مستوى معيشتهم ورفض الاملاءات والإغراءات الرخيصة التي تبث من خارج الوطن عبر أصحاب النفوس الضعيفة والعقول المريضة.. كل ذلك جعل الساحة الجماهيرية خالية لدعاة الفتنة الذين أفقدوا مصالحهم الذاتية الرخيصة في الوحدة المباركة ووجدوا في تنفيذ مخططات خارجية تامرية أوهمتهم بالعودة الى حكمهم الشمولي وجد هؤلاء أولئك المواطنين البسطاء واستغلوا المشاكل والتحديات الكبيرة التي تواجهها البلاد والأهم وجدوا غياب دور وفعالية الحزب الحاكم «المؤتمر الشعبي العام» بين أولئك البسطاء والمحتاجين والمدنية ثقافتهم ومستواهم التعليمي.

ولا أتجنى على أحد لو قلت –من واقع المشاهدة والمعايشة كعضو أساسي في المؤتمر الشعبي العام منذ عام ٢٠٠٠ م– إن مؤتمرنا في الكثير من المديريات هي أماكن للتعاطي القات، –للأسف– أقول لمناقشة مواضيع شخصية ليس لها علاقة بالمواطنين وحاجياتهم وهمومهم.

الحديث في هذا الموضوع طويل ولكن الهدف من طرحه اليوم هو ضرورة تفعيل دور وفاعلية مؤتمرنا بين الناس.

والأهم هو محاسبة أنفسنا لعجزنا وغيابنا عن تنفيذ برنامج مؤتمرنا وتحديداً البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام.□

مشكلة المعارضة اليمنية!!

sayari13@hotmail.com

■ في سبتمبر من العام ٢٠٠٥م كتب د. برهان غليون استاذ علم الاجتماع السياسي ومدير مركز دراسات الشرق الأوسط المعاصر في جامعة «السوربون» بباريس، مقالاً قيماً عنونه بـ«مأزق المعارضة العربية بين الوطنية والديمقراطية» قال فيه: «المعارضة لاتوجد، بالمعنى الحقيقي للكلمة، إلا في نظام ديمقراطي يضمن لها موقعاً ودوراً ومكاناً ووضعية واضحة تجعلها جزءاً مكملاً للنظام، ومتفاعلاً معه.. فهي بالأساس ليست مواقف أو سياسات مؤيدة للنظام او معارضة له، ولكنها وظيفة سياسية تستجيب لحاجة جوهرية وبنيوية».

وبحيادية وموضوعية المفكر والمحلل السياسي، خلص برهان غليون إلى الحقيقة القائلة بأن ديمقراطية النظام السياسي الحقة تنم عنها مكانة المعارضة الحقة وما تتمتع به من صلاحيات قانونية وحريات في التعبير واحترام من قبل السلطة، ومدى اتساع قاعدتها وتوافر إمكاناتها المادية والقاعدية، بينما يكون حالها في ظل النظام السياسي الدكتاتوري على عكس ذلك.. فما هو حال وواقع ومكانة المعارضة اليمنية؟!

باستعراض سريع لواقع حال المعارضة اليمنية وعلى وجه التحديد «المشترك» أنموذجاً – وانطلاقاً التعامل السياسي معه من قبل نظامنا السياسي تتجلى لنا الحقائق التالية:

تعتبر رموز المعارضة اليمنية – أحزاب المشترك– من أكبر الأحزاب السياسية من حيث اتساع قاعدتها، بعد مؤتمرنا الشعبي العام، ومنها ماهو أقدم مثل الحزب الاشتراكي اليمني الذي تمتد جذوره إلى العام ١٩٦٣م، وعلى قدر كبير من التجربة والتنظيم، وله فروع في جميع المحافظات، بل به حزب الإصلاح وبقية الأحزاب الأخرى.. وتتمتع جميع أحزاب المعارضة بمزايا الحقوق الدستورية وحرية الرأي والتعبير وكل ما نص عليه قانون الأحزاب وقانون الانتخابات مثلها مثل المؤتمر الشعبي العام.. وقد شارك معظمها في كل الدورات الانتخابية من نيابية فرئاسية فمحليات، وحاز بعضها على مقاعد مناسبة في البرلمان والمجالس المحلية وابرزها الإصلاح والاشتراكي..

امتلكت معظمها عدداً من الصحف والمواقع الالكترونية، وتمتلك بدورها الحرية الكاملة في التعبير والنشر، إلا في حالة مسها للثوابت الوطنية ومخالفتها لقانون الصحافة.

كما تحصل على حصصها من الحكومة مالياً وفق ما قرر في قانون الأحزاب، ولها إمكانات مادية كبيرة وفي مقدمتها حزب الإصلاح، كما تحظى باحترام كبير من قبل نظامنا السياسي والحزب الحاكم الذي قدم لها العديد من التنازلات ولايزال يمد يده للحوار معها منذ سنوات..

وعلى ما ذكره برهان غليون من معايير تقاس بها ديمقراطية نظامنا السياسي من عدمها، فإن حجم ومكانة وصلاحيات وإمكانات لم تكن لتتأتى لو كانت في ظل نظام سياسي ديكتاتوري أو حاكم سلطوي مستبد، كما يدعي بذلك بعض أقطابها.

إلاّ أن مشكلتها تكمن في تأثرها بالأدلجة الحزبية التي لا تستوعب ديمقراطية صناديق الاقتراع، بل تراهن على القائمة النسبية بالكامل، مما يعني تجاوزاً لديمقراطية النظام السياسي القائم على الممارسة الديمقراطية الحقة عبر صناديق الاقتراع، وهذا يعود لها، ويحسب عليها إن هي أصرت على ذلك.

قال الشاعر:

إني لأفتح عيني حين أفتحها
على كثير ولكن لا أرى أحدا

«دعبل الخزاعي»

ثم ماذا بعد...؟

أحمد محمد راجح

■ تم تمديد الدورة الانتخابية في مجلس النواب لفترة سنتين قادمتين وذلك وفق اتفاق بين الاحزاب الممثلة في مجلس النواب على ثلاث مهام رئيسة وهي:

اتاحة الفرصة للأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة التعديلات الدستورية بغرض تطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما يتماشى ومقتضيات التطور، وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وفقاً لما ينص عليه القانون، وأخيراً تمكين الاحزاب السياسية الممثلة في المجلس من استكمال مناقشة المواضيع التي لم يتفق عليها أثناء إعداد التعديلات على قانون الانتخابات.

وهذه المواضيع بقدر أهميتها فإنها – من وجهة نظري – لا يجب أن تؤدي الى تأجيل الانتخابات.. باعتبار أن لدينا مؤسسات دستورية قائمة تمارس عملها، علاوة على أن الدستور قد حدد حالات تأجيل الانتخابات بل أوردها على سبيل الحصر ولا أجد مبرراً قوياً لتأجيل الانتخابات خلافاً للاحوال التي أوردها الدستور لأن ذلك قد يفتح الشهية لتأجيلات قادمة لأي سبب مما يؤدي الى وقوع مخالفات للدستور كونه القانون الأعلى في البلاد ليس في هذه التأجيلات الانتخابية فحسب.. بل ربما يتعدى ذلك الى أمور أخرى تقل أهمية من الانتخابات تحت ستار انه قد تم التأجيل للانتخابات التشريعية، فما بالك بالنسبة للأمور البسيطة والأقل أهمية، ما يعني أن الدستور مهدد بالاختراق في أي وقت وتحت أية ذرائع ولذلك فإنه كان من المفروض المضي بالاستحقاق الانتخابي وبعد ذلك يتم معالجة أي اشكالات حدثت أو تحدث من خلال ما تُفرزه الانتخابات، ولعلي لا أتجاوز الحقيقة حين أقول إنه قد مضت نصف مدة التأجيل ولم يتم عمل أو تنفيذ أية مهمة من المهمات المتفق على القيام بها نتيجة التهرب والبحث عن ذرائع واهية من قبل أحزاب المشترك.. غير أنني ألاحظ أن المستفيد من هذا التأجيل هم أعضاء مجلس النواب الذين أراحوا أنفسهم بالتمديد سنتين من معاناة مشاكل الانتخابات التي كانت قد بدأت، وبذلك فإنهم قد فازوا بثمان سنوات مما يعني أنهم قد دمجوا دورتين انتخابيتين في دورة واحدة ما يذكر بأحد الاعلانات الذي يقول إنه (اثنين في واحد) وأتمنى من الله ألاّ تأتي قوادم الأيام لتقول إن هناك أربعة في واحدة وستة في واحد.. واللهم لا حسد..□

شمّروا سواعدكم.. واتركوا الاتكالية

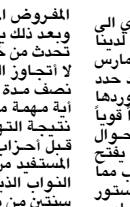

محمد بن عبدات

■ لا أدري ماذا تريد عصبة الشر والأشرار من هذا الوطن وهذه الأرض الطيبة التي أعطت الكثير من خيراتها وقدمت الشيء غير العادي مما تكتنزه بسخاء وحب كبير لكل من يعيش على تربتها بدون استثناء أو تمييز، ولكن هناك بشراً من لا يقدرون تلك النعمة وذلك العطاء اللامحدود فتراهم يبعثرون أوراق تلك الخيرات كونهم لا يعرفون أو يجيدون كيفية التعامل معها، وهي مسألة تعنيهم أنفسهم دون غيرهم لأنهم فاقدو الشيء، وفاقد الشيء بطبيعة الحال لا يعطيه، وهذه حقيقة شاءوا أم أبوا ان تعترف بها تلك النوعية التي تربت على الاتكالية والفكر الضيق في آلية الحياة العملية والمعيشية بعد أن استسلمت للنهج الماركسي الكسول الذي يخذل الفرد ويجعله تدل بكل تأكيد على حنكة وحكمة القيادة السياسية بزعامة المناضل الوطني الرئيس علي عبدالله صالح – حفظه الله– الذي مد يد العون لكل من يريد الحب والخير والحياة الكريمة لهذا الشعب الأبي.. وبالتالي على أولئك النفر أن يستوعبوا الواقع ومتطلباته وأن يخرجوا من برج التكاسل والاتكالية ليشمروا سواعدهم في خدمة وطنهم أولاً وأنفسهم ثانياً، حتى لا يصبحوا عالة يعاني منهم الوطن ويتكبد مرارة عجزهم وعدم مبالاتهم بما يترتب على ذلك.. أتمنى من الجميع أن يفوقوا من غفوتهم ويدركوا أن لا حياة بدون جهد أو عمل يسبقهما طاعة وإيمان خالص برب العالمين، تضاف اليها حب الخير للأهل والأوطان.

وقفة:

اللجنة الإعلامية المقترحة لفعاليات تريم عاصمة للثقافة الإسلامية، جلّها لم يقدم شيئاً من الإبداع الحقيقي المسبق لتلك الفعالية، وبالتالي على الأخ عمير مبارك وكيل الوادي والمعني بتلك اللجان البحث الحقيقي عن المبدعين في هذا المجال والذين باستطاعتهم تقديم جهد عملي وإبداعي مشرف يليق بمستوى هذه الفعالية كون البعض لا يجيد فن التملق والنفاق واللهث خلف المكاسب الشخصية أكثر من احترام قلمه ومكانته بين الآخرين، ولهذا تراه بعيداً بعكس البعض الذي يستفرد بنتائج جهد غيره وهو فاقد الشيء للأسف الشديد.□

زاوية حارة

فيصل الصوفي

هل «تريم» جاهزة؟

■ مدينة تريم العريقة اختارتها المنظمة الاسلامية للتربية والثقافة والعلوم لتكون عاصمة للثقافة الاسلامية هذا العام، وقد سبقتها عواصم مثل حلب السورية والقيروان التونسية والاسكندرية المصرية، وستليها أخريات مثل نواكشوط والنجف ومكة والمدينة.. والموريتانيون قد بدأوا قبل عام الإعداد لنواكشوط التي ستكون العاصمة التالية بعد تريم عام ٢٠١١م..فهل نحن جاهزون لتدشين تريم في شهر مارس المقبل؟ الكلام الذي نسمعه ونقرأه للمعنيين عندنا مطمئن ..لكن على الأرض الأمور غير مطمئنة، وقد تحتاج تهيئة المدينة بعض الوقت، هذا لو تعاملت وزارة المالية بمسؤولية مع هذه الفعالية المهمة التي تتطلب إقامتها مالاً كثيراً وإدارة حرة وفعالة.

الشعار الخاص بتريم عاصمة الثقافة الاسلامية ٢٠١٠م لا يبدو أنه قد استقر بدليل أن هناك شعارين مختلفين تماماً، وانظروا مثلاً الشعار الموجود على شاشة التلفزيون والشعار الآخر في موقع الوكالة الرسمية للأنباء، أو ما نراه في صحيفة رسمية وأخرى رسمية أيضاً.. وهذا الاختلاف يعطي المرء من الوهلة الأولى الحق في التشاؤم من قدرة المعنيين على إنجاز هذه المهمة بروح الفريق الواحد.

قبل أعوام كانت صنعاء عاصمة للثقافة العربية، ولأن الفعالية لم تعطَ حقها من التمويل والإعداد اقتصرت مظاهرها على إصدار مجموعة كتب ومجموعة حفلات، ولم يحدث أي تقدم، أو تغيير في أي مجال يتعلق بالثقافة، فلم يتم تشييد أي مشاريع تتعلق بالسينما أو المسرح مثلاً.. بينما الغرض من فعاليات أو عواصم ثقافية هو النهوض بالثقافة وبُناها التحتية في البلد، وليس مجرد مظاهر دعائية.

عندما اختارت المنظمة الاسلامية للتربية والثقافة والعلوم مدينة تريم لتكون عاصمة للثقافة الاسلامية لهذا العام، كانت تدرك أهميتها التاريخية والدور الذي لعبته ولعبه أهلها في نشر الاسلام، وتوافرها على معالم تاريخية تدل على أنها كانت مركز إشعاع حضاري، وقد كانت كذلك بالفعل، واليوم وقد صارت مهوى الافئدة والعقول ينبغي أن تعامل معاملة «عاصمة» ثقافية جديرة بالاهتمام.. وان يسخّر لها المال الكافي لإقامة مشاريع ثقافية وكذلك تنموية ، إضافة الى ما يتطلبه الجمال والنظافة واستقبال الزوار، وتنظيم المهرجانات العامة والندوات الفكرية والأيام الثقافية والفنية على مدار العام.

وستكون مناسبة «تريم عاصمة للثقافة الاسلامية ٢٠١٠م» فرصة مواتية في هذا الوقت لإحياء مبادئ وثقافة الرجال الحضارمة الكبار من أمثال ابن خلدون وباكثير والمحضار وبامخرمة وأضرابهم.. وإذا لم يؤخذ هؤلاء في الاعتبار فلا عام لتريم وعامها.□

بوضوح

ibnuneel@yahoo.com

ابن النيل

اللغز الأكثر وضوحاً

■ تساؤلات عدة.. تلك التي تصدرت عناوين ما حفلت به وسائل الإعلام العربية– المرئية منها والمسموعة والمقروءة– من أنباء سياسية ساخنة طيلة الأيام القليلة الماضية.. ولاتزال، على خلفية اغتيال أحد قادة حركة حماس، بُعيد وصوله إلى إمارة دبي، حيث تمكن القتلة من اغتياله داخل غرفته في الفندق الذي كان يقيم فيه هناك.

فلقد راح الجميع يتساءلون عن ملابسات جريمة بشعة كهذه، وكأنما هي واحدة من الألغاز التي يصعب فك رموزها، بينما الفاعل هنا لايحتاج إلى كثير عناء للإشارة إليه دونما تردد، وهو ما جرى الإعلان عنه بالتلميح لاحقاً، وإنْ كان المشتبه بهم قد تمكنوا من مغادرة الإمارة قبل اكتشاف أمرهم.

بعدها– وعلى خلفية ما كشف عنه النقاب مؤخراً– من أن القتلة انفسهم.. استخدموا جوازات سفر أوروبية مزورة، لتسهيل مهمتهم الإجرامية تلك، عندها.. تصوّر البعض من قصار النظر.. أن في ذلك ما من شأنه تعكير صفو العلاقات «الأخوية» بين حكومة كيان العدو، وحكومات تلك البلدان التي جرى استخدام جوازات سفرها في عملية إرهابية بهذا الحجم، دون علمها، وسرعان ما تسربت الأنباء عن أن هناك تنسيقاً مخابراتياً مسبقاً قد جرى بالفعل، بين جهاز الموساد الصهيوني وعديد أجهزتها الأمنية في هذا الشأن، وأن الدنيا لاتزال بالف خير، وأن كل شيء على مايرام.

ويبقى أن ندرك نحن العرب.. حقيقة أن ما نراه في بعض الاحيان لغزاً غامضاً، قد يكون الأكثر وضوحاً بالنسبة للآخرين، وأن ما نتوقعه على أرضية التمني في أحيان بعينها، ليس بالضرورة أن يكون كذلك.

ولكن.. كيف تمكن القتلة من معرفة موعد وصول شهيدنا الفلسطيني «المبحوح» إلى إمارة دبي...؟! وكيف تمكنوا من تحديد اسم الفندق ورقم الغرفة التي كان يقيم فيها الرجل، بحيث يكونون على مقربة منه، وبحيث يسهل عليهم تنفيذ عمليتهم الإجرامية تلك، وبحيث لايجدون صعوبة في مغادرة موقع الجريمة قبل اكتشاف أمرهم..؟! هذا هو السؤال.. وإلى حديث آخر.□

كراسي

عبدان دهيس

لحج..والتقرير البرلماني!!

■ كان تقرير اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق حول احداث محافظة لحج– والذي كان لصحيفة «الميثاق» شرف السبق في نشره الأسبوع الماضي – واضحاً وشجاعاً ومسؤولاً، إذ سمى الأشياء بمسمياتها، ووضع النقاط على الحروف بكل شفافية، حيث أرجع الاختلالات الأمنية التي تشهدها هذه المحافظة، إلى «وجود تباينات واختلافات داخل صفوف قيادة المحافظة» مما انعكس سلباً – بحسب التقرير– «على الوضع الأمني والإداري في عموم المديريات»!

لقد استعرض التقرير البرلماني الأحداث في محافظة لحج وبالأرقام مجمل الأعمال الخارجة على النظام والقانون من قتل وتقطع وسلب ونهب وتخريب وشغب وفوضى وتعد على الممتلكات العامة والخاصة، وإحراقها والتطاول على الثوابت الوطنية، وبث وإشاعة النزعة المناطقية والعنصرية، بين أبناء الشعب اليمني الواحد، التي قامت ومازالت تقوم بها عناصر باتت معروفة بتوجهاتها «الانفصالية» وتآمرها على وحدة الوطن وسيادته وامنه واستقراره، ومن بين تلك العناصر ضباط عسكريون وأمنيون ممن أعيدوا الى الخدمة، مشتركون في تلك الاعمال التي يجرمها الدستور والقانون، ويضع أصحابها تحت طائلة المساءلة والمثول أمام العدالة، فالدعوة إلى إعادة تشطير الوطن والعداء العلني لوحدته والتآمر عليها يعد خيانة وطنية عظمى، لا ينبغي السكوت عنها..!

من محاسن هذا التقرير انه وضع توصيات بالغة الأهمية، لمعالجة الاختلالات التي تعيشها محافظة لحج وهي توصيات خرجت بها اللجنة البرلمانية المكلفة من مجلس النواب من خلال نزولها الميداني إلى هذه المحافظة والذي قامت به في الأيام القليلة الماضية، واللقاءات التي أجرتها مع القيادات التنفيذية والمحلية والأمنية، المسؤولة في المحافظة، ولعل من أهم تلك التوصيات «دعوة الحكومة القيام بتقييم أداء قيادات المحافظة والأجهزة الأمنية والإدارية بالمحافظة ومديرياتها، وإعادة النظر في القيادات الفاشلة أو المقصرة في أداء المهام المناطة بها.. وضرورة تفعيل دور الأجهزة التنفيذية والخدمية والأمنية، ووضع ضوابط تضمن تحسين الأداء العملي، والقضاء على مظاهر التسيب والفساد وإحالة المتورطين في قضايا الفساد الى نيابة الأموال العامة.. وإلغاء كل أوامر انتداب وتفريغ أفراد القوات المسلحة والأمن، وإعادتهم الى وحداتهم، واتخاذ الإجراءات القانونية تجاه المخالفين، كما لم تستثن التوصيات– أيضاً– جدية وفاعلية التعامل مع المطالب المشروعة والقانونية المرتبطة بحياة المواطنين.. إلى جانب وضع برامج تربوية وثقافية وإرشادية لمواجهة ثقافة الكراهية والغلو والتطرف بما يجسد معاني الولاء الوطني..

التقرير مهم ومهم للغاية بكل ما تضمنه من تفاصيل، بصدد الاحداث التي تشهدها محافظة لحج، ومطلوب من الحكومة التعامل مع التوصيات التي حددها بجدية ومسؤولية، فمعالجة الاختلالات على اختلافها في هذه المحافظة، لا تتطلب التأجيل أو التسويف أو المهادنة، فالأعمال الخارجة على النظام والقانون، والعبث بالأمن والاستقرار والتطاول على الثوابت الوطنية، مازالت في تصاعد في بعض المديريات، وبالذات في عاصمة المحافظة مدينة الحوطة، أفراد الأمن والمواطنون الأبرياء يتعرضون للقتل، وتتم تصفيات ببطاقة الهوية، وبأسلوب مناطقي مقزف وقذر، لا يقره دين ولا شرع.. ويجري إحراق المحلات التجارية والبسطات بذات الاسلوب، إنه لأمر مرفوض، لا يرضى ولا يقبل به أبناء لحج الشرفاء، فقد آن أوان التغيير في هذه المحافظة الوحدوية..!!□